

الدبيحات المثلثة

بسم الله الرحمن الرحيم

رقم الصادر : ٤٨٣٢٨
 تاريخ الصادر : ١٥ / ٠٨ / ١٤٤١
 المرفقات : ٢١



(٤٦)

برقية

ـ تعميم ـ

ـ سرية وعاجلة جداً ـ

سيدي صاحب السمو الملكي ولي العهد
 نائب رئيس مجلس الوزراء ووزراء
 حفظه الله
 نسخة لكل وزارة ومصلحة حكومية
 وعلى كل جهة إبلاغ الجهات التابعة لها أو المرتبطة بها

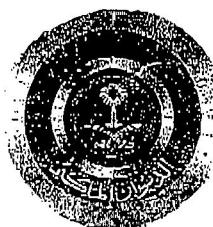
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:
 أبعث لسموكم ما يلي:

- ١ - صورة قرار مجلس الوزراء رقم (٥١١) في ١٤٤١/٨/١٤، القاضي بما يلي:
 أولاً: الموافقة على نظام المحاكم التجارية، بالصيغة المرافقة للقرار.
 ثانياً: تنشأ - بقرار من المجلس الأعلى للقضاء - دوائر تجارية في المحاكم العامة في المناطق والمحافظات التي لم ينشأ فيها محاكم تجارية وفقاً لاحكام النظام المشار إليه في البند (أولاً)، على أن يكون استئناف الأحكام الصادرة من تلك الدوائر أمام دوائر الاستئناف في أقرب محكمة تجارية، وذلك إلى حين إنشاء محاكم تجارية فيها.
 ثالثاً: إلغاء المادة (الخامسة والثلاثين) من نظام المراقبات الشرعية، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م ١١) في ١٤٣٥/١/٢٢.
- رابعاً: تسرى أحكام النظام - المشار إليه في البند (أولاً) - على الدعاوى التجارية التي لم يفصل فيها، والإجراءات التي لم تتم قبل نفاذها، ويستثنى من ذلك ما يأتي:
 - ١ - المواد المعدلة للاختصاص بالنسبة إلى الدعاوى المرفوعة قبل نفاذ النظام.
 - ٢ - المواد المعدلة للمواعيد بالنسبة إلى الميعاد الذي بدأ قبل نفاذ النظام.
 - ٣ - النصوص المنشئة أو الملغية لطرق الاعتراض بموجب النظام بالنسبة إلى الأحكام النهائية التي صدرت قبل نفاذ النظام.
- ٢ - صورة المرسوم الملكي رقم (م ٩٣) في ١٤٤١/٨/١٥ الصادر بالمصادقة على ذلك.

وأرجو تفضل سموكم بالأمر بإكمال اللازم، وتقبلوا سموكم أطيب تحياتي وتقديرني.

رئيس المليون الملكي

فهد بن محمد العيسى



بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ



الْمُلْكُ الْعَرَبِيُّ الْسُّعُودِيُّ

الْمُرْسُلُ الْعَاصِمُ بِالْمُؤْمِنِينَ

قَدْرُتُ مُجْلِسِ الْوَزَارَةِ

قرار رقم : (٥١١)

وتاريخ : ١٤٤١/٨/١٤ هـ

إن مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على المعاملة الواردة من الديوان الملكي برقم ٤٤٧٦١ وتاريخ ١٤٤١/٧/٢١، المشتملة على خطاب معالي وزير العدل رقم ٤٠/٧٤١٥٠٦ وتاريخ ١٤٤٠/٢/٢٧، في شأن مشروع نظام المحاكم التجارية.

وبعد الاطلاع على مشروع النظام المشار إليه.

وبعد الاطلاع على نظام القضاء، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م) ٧٨/١ وتاريخ ١٤٢٨/٩/١٩ هـ.

وبعد الاطلاع على نظام المرافعات الشرعية، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م) ١١/١ وتاريخ ١٤٣٥/١/٢٢، المعدل بالمرسوم الملكي رقم (م) ٣٨/٣٠ وتاريخ ١٤٤١/٣/٣٠ هـ.

وبعد الاطلاع على المحضر رقم (٥٣٣) وتاريخ ١٤٤١/٤/٢١، والمذكرين رقم (٤٠٨) وتاريخ ١٤٤١/٥/٢١، ورقم (٦٠٠) وتاريخ ١٤٤١/٨/٩ هـ، المعدة في هيئة الخبراء بمجلس الوزراء.

وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (٢٨/١٢٤) وتاريخ ١٤٤١/٧/١٤ هـ.

وبعد الاطلاع على توصية اللجنة العامة لمجلس الوزراء رقم (٥٨٢١) وتاريخ ١٤٤١/٨/١٣ هـ.

يقرر ما يلي:

أولاً : الموافقة على نظام المحاكم التجارية، بالصيغة المرفقة.

ثانياً - بقرار من المجلس الأعلى للقضاء - دوائر تجارية في المحاكم العامة في المناطق والمحافظات التي لم ينشأ فيها محاكم تجارية وفقاً لاحكام النظام المشار إليه في البند (أولاً) أعلاه، على أن يكون استئناف الأحكام الصادرة من تلك الدوائر أمام دوائر الاستئناف في أقرب محكمة تجارية، وذلك إلى حين إنشاء محاكم تجارية فيها.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
اللهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْجُنُونِ



(٢)

الْمُرْسُومُ بِالْمُؤْمِنَةِ بِهِ
الْمُرْسُومُ بِالْمُؤْمِنَةِ بِهِ
الْمُرْسُومُ بِالْمُؤْمِنَةِ بِهِ

قرارٌ مجلس الوزراء

ثالثاً : إلغاء المادة (الخامسة والثلاثين) من نظام المرافعات الشرعية، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (١١) وتاريخ ١٤٣٥/١/٢٢ هـ.

رابعاً : تسرى أحكام النظام - المشار إليه في البند (أولاً) أعلاه - على الدعاوى التجارية التي

لم يفصل فيها، والإجراءات التي لم تتم قبل نفاذها، ويستثنى من ذلك ما يأتي:

- ١- المواد المعدلة للاختصاص بالنسبة إلى الدعاوى المرفوعة قبل نفاذ النظام.
- ٢- المواد المعدلة للمواعيد بالنسبة إلى الميعاد الذي بدأ قبل نفاذ النظام.
- ٣- النصوص المنشئة أو الملغية لطرق الاعتراض بموجب النظام بالنسبة إلى الأحكام النهائية التي صدرت قبل نفاذ النظام.

وقد أعد مشروع مرسوم ملكي بذلك، صيغته مرافقة لهذا.


رئيس مجلس الوزراء

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ



الرقم: م ٩٣/
التاريخ: ١٤٤١/٨/١٥ هـ

بِعُونِ اللّٰهِ تَعَالٰى

نَحْنُ سَلَمَانُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ آلِ سَعْوَد

مَلِكُ الْمُمْلَكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ

بِناءً عَلَى الْمَادَةِ (الْسَّبْعِينَ) مِنَ النَّظَامِ الْأَسَاسِيِّ لِلْحُكْمِ، الصَّادُورُ بِالْأَمْرِ الْمُلْكِيِّ رَقْمِ (٩٠/١) بِتَارِيخِ ١٤١٢/٨/٢٧ هـ.

وَبِناءً عَلَى الْمَادَةِ (الْعَشِيرَيْنَ) مِنَ نَظَامِ مَجْلِسِ الْوَزَارَاتِ، الصَّادُورُ بِالْأَمْرِ الْمُلْكِيِّ رَقْمِ (١٣/١) بِتَارِيخِ ١٤١٤/٣/٣ هـ.

وَبِناءً عَلَى الْمَادَةِ (الثَّامِنَةِ عَشَرَةَ) مِنَ نَظَامِ مَجْلِسِ الشُّورِيِّ، الصَّادُورُ بِالْأَمْرِ الْمُلْكِيِّ رَقْمِ (٩١/١) بِتَارِيخِ ١٤١٢/٨/٢٧ هـ.

وَبِعْدِ الاطّلاعِ عَلَى قَرْارِ مَجْلِسِ الشُّورِيِّ رَقْمِ (٢٨/١٢٤) بِتَارِيخِ ١٤٤١/٧/١٤ هـ.

وَبِعْدِ الاطّلاعِ عَلَى قَرْارِ مَجْلِسِ الْوَزَارَاتِ رَقْمِ (٥١١) بِتَارِيخِ ١٤٤١/٨/١٤ هـ.

وَسِمْنَا بِمَا هُوَ آتٍ:

أولاً : الموافقة على نظام المحاكم التجارية، بالصيغة المرافقة.

ثانياً : تنشئا - بقرار من المجلس الأعلى للقضاء - دوائر تجارية في المحاكم العامة في المناطق والمحافظات التي لم ينشأ فيها محاكم تجارية وفقاً لاحكام النظام المشار إليه في البند (أولاً) أعلاه، على أن يكون استثناف الأحكام الصادرة من تلك الدوائر أمام دوائر الاستئناف في أقرب محكمة تجارية، وذلك إلى حين إنشاء محاكم تجارية فيها.

ثالثاً : إلغاء المادة (الخامسة والثلاثين) من نظام المرافعات الشرعية، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (١١) ب تاريخ ١٤٣٥/١/٢٢ هـ.

رابعاً : تسري أحكام النظام - المشار إليه في البند (أولاً) أعلاه - على الدعاوى التجارية التي لم يفصل فيها، والإجراءات التي لم تتم قبل نفاذها، ويستثنى من ذلك ما يأتى:

١ - المواد المعدلة للاختصاص بالنسبة إلى الدعاوى المرفوعة قبل نفاذ النظام.

٢ - المواد المعدلة للمواعيد بالنسبة إلى الميعاد الذي بدأ قبل نفاذ النظام.

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ



٣- النصوص المنشأة أو الملغية لطرق الاعتراض بموجب النظام بالنسبة إلى الأحكام النهائية التي صدرت قبل نفاذ النظام.

خامساً : على سمو نائب رئيس مجلس الوزراء والوزراء ورؤساء الأجهزة المعنية المستقلة - كل فيما يخصه - تنفيذ مرسومنا هذا.

سلمان بن عبدالعزيز آل سعود

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ

الرقم _____
التاريخ / / ١٤٢٤
المرفقات _____



المملكة العربية السعودية
هيئة الخبراء في مجلس الوزراء
Bureau Of Experts At The Council Of Ministers

نظام المحاكم التجارية الباب الأول أحكام عامة

المادة الأولى:

يقصد بالألفاظ الآتية - أينما وردت في هذا النظام - المعاني المبينة أمام كل منها، ما لم يقتضي السياق غير ذلك:

- النظام: نظام المحاكم التجارية.
- اللائحة: اللائحة التنفيذية للنظام.
- المجلس: المجلس الأعلى للقضاء.
- المحكمة: المحكمة التجارية.
- الوزارة: وزارة العدل.
- الوزير: وزير العدل.
- الطرف أو الأطراف: الطرف أو الأطراف في الدعوى أو الطلب.

المادة الثانية:

دون إخلال بما نصت عليه الأنظمة التجارية والاتفاقيات الدولية التي تكون المملكة طرفاً فيها، تسري أحكام النظام واللائحة على المحكمة والداعوى التي تختص بنظرها.

المادة الثالثة:

يتولى المجلس الأعلى للقضاء -وفقاً لاختصاصاته- النظر في الآتي:

- ١ - إنشاء المحاكم التجارية في المناطق والمحافظات بحسب الحاجة، على أن تكون كل محكمة من دوائر استئناف ودوائر ابتدائية.
- ٢ - تأليف دوائر استئناف ودوائر ابتدائية في المحاكم التجارية من ثلاثة قضاة، ويجوز تأليف الدوائر من قاضٍ واحد وفق أحكام النظام.



الرقم _____
التاريخ / / ١٤٢١
المرفقات _____

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



ال المملكة العربية السعودية
هيئة الخبراء في مجلس الوزراء
Bureau Of Experts At The Council Of Ministers

المادة الرابعة:

- ١ - يتولى رئيس المحكمة الإشراف على المحكمة وتسمية قضاة دوائرها وموظفي إدارتها؛ وفق ضوابط يحددها المجلس.
- ٢ - يختار أعضاء القضاء في المحكمة من ذوي الكفاية وفق الإجراءات النظامية، ويجوز الاستعانة بمحرجي وداسي تخصصي الشريعة والأنظمة أو ما يعادلها للعمل في المحكمة؛ وفق قواعد يصدرها الوزير بالتنسيق مع وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية.
- ٣ - تحدد اللائحة اختصاصات أعضاء القضاء ومهماتهم.

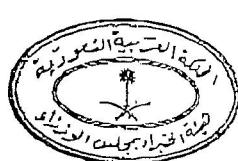
المادة الخامسة:

دون إخلال باستقلال القضاء، وضمانات التقاضي، يجوز للمحكمة الاستعانة بالقطاع الخاص في الآتي:

- ١ - المصالحة والوساطة.
 - ٢ - التبليغ والإشعار.
 - ٣ - قيد الدعوى والطلبات وتسلیم الأحكام.
 - ٤ - إدارة قاعات الجلسات.
 - ٥ - تبادل المذكرات والاطلاع على المستندات.
 - ٦ - إجراءات الاستعانة بالخبرة.
 - ٧ - توثيق إجراءات الإثبات.
 - ٨ - إدارة الأقسام المتخصصة في المحكمة.
- وتحدد اللائحة إجراءات إنفاذ أحكام هذه المادة.

المادة السادسة:

استثناء من الأحكام الواردة في النظام، والأحكام الواردة في نظام المرافعات الشرعية، دون إخلال بالنظام العام وقواعد العدالة؛ للأطراف في التعامل التجاري - متى كان كل منهم تاجراً - الاتفاق على إجراءات محددة للترافق وما يتصل بها.



الرقم _____
التاريخ / / ١٤٢٠
المرفقات _____

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ



المملكة العربية السعودية
هيئة الخبراء في مجلس الوزراء
Bureau Of Experts At The Council Of Ministers

المادة السابعة:

يجوز أن يكون أي من الإجراءات المنصوص عليها في النظام الإلكتروني، بما في ذلك تقديم الدعوى والطلبات وقيدها، ونظرها، والترافع عن بعد، وتبادل المذكرات، والحكم، والاعتراض. وتحدد اللائحة إجراءات إنفاذ أحكام هذه المادة بما في ذلك الأحكام المتعلقة بوقت اتخاذ الإجراء.

المادة الثامنة:

تحدد اللائحة الآتي:

- ١ - إجراءات المصالحة والوساطة، بما في ذلك الدعوى التي يجب أن يسبق نظرها اللجوء إلى المصالحة والوساطة، على ألا تزيد مدة تلك الإجراءات على (ثلاثين) يوماً من تاريخ البدء فيها، ما لم تتفق الأطراف على مدة أطول.
- ٢ - إجراءات الدعوى الجماعية، على أن تتضمن تحديدها وإجراءات نظرها والحكم فيها.
- ٣ - إجراءات الدعوى البسيرة، على أن تتضمن تحديدها وإجراءات نظرها والحكم فيها.

المادة التاسعة:

- ١ - بعد عنواناً للتبيّغ وفقاً لأحكام النظام الآتي:
 - أ - العنوان الإلكتروني المؤقت أو المختار من الأطراف.
 - ب - عنوان إقامة الشخص ذي الصفة الطبيعية أو الاعتبارية، ما لم يختار عنواناً آخر.
 - ج - العنوان المعتمد لدى الجهة البريدية المختصة.
 - د - العنوان المدون في السجل التجاري فيما يتعلق بالنشاط المرتبط بذلك السجل.
 - هـ - العنوان الذي يتبنته الشخص في بيانات الدعوى أو الطلب أو المذكرة المقدمة للمحكمة في الدعوى ذاتها.
 - و - العنوان المدون في العقد محل التعامل في المنازعات الناشئة عن ذلك العقد.
 - ز - العنوان الذي يختاره الأجنبي في المملكة.
- ٢ - للشخص ذي الصفة الطبيعية أو الاعتبارية أن يختار عنوان محام لتلقي التبليغات عليه، وتسرى عليه أحكام عنوان ذلك الشخص.

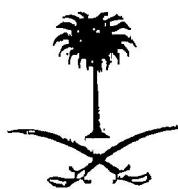


بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المملكة العربية السعودية

هيئة الخبراء في مجلس الوزراء

Bureau Of Experts At The Council Of Ministers



الرقم
١٤١ / /
التاريخ
المرفقات

٣- على الطرف حال تغييره العنوان المنصوص عليه في الفقرة (هـ) من هذه المادة أن يبلغ المحكمة خلال (ثمان وأربعين) ساعة من تاريخ التغيير، وإلا عد التبليغ على ذلك العنوان لدى المحكمة منتجاً لآثاره.

المادة العاشرة:

١- يكون التبليغ على العناوين الإلكترونية الواردة في الفقرة الفرعية (أ) من الفقرة (١) من المادة (التسعة) من النظام على النحو الآتي:

أ- إرسال رسالة نصية إلى الهاتف المحمول الموثق.

ب- الإرسال إلى البريد الإلكتروني الموثق أو المختار من الأطراف.

ج- تبليغ المستخدم عند استخدامه أحد الحسابات الإلكترونية الحكومية.

٢- يكون التبليغ على أحد العناوين الواردة في الفقرات الفرعية (ب) و(ج) و(د) و(هـ) و(و) و(ز) من الفقرة (١) من المادة (التسعة) من النظام عن طريق أحد مقدمي الخدمات البريدية المرخصين، ويتحقق التبليغ بها بتقديم إشعار من مقدم الخدمة البريدية يفيد بإيصال التبليغ إلى العنوان.

المادة الحادية عشرة:

فيما لم يرد فيه نص خاص؛ يوجه التبليغ وفق الآتي:

١- الشخص ذي الصفة الطبيعية: في محل إقامته أو مسكنه أو محل عمله أو في أي مكان آخر يكون فيه أو لوكيله أو لأحد العاملين معه في مقر العمل ذي الصلة بالتعامل التجاري محل الدعوى.

٢- الشركات: لمثلها النظمي أو لأحد الشركاء المتضامنين أو للمدير أو من ينوب عنه أو للإدارات القانونية في الشركة أو أحد أقسامها المخصصة لاستقبال المراسلات الموجهة إليها، وإذا تعلقت الدعوى بفرع الشركة، فيجوز توجيه التبليغ إلى مدير ذلك الفرع أو من ينوب عنه.

٣- الشركات الأجنبية التي لها فرع أو ممثل تجاري في المملكة: مدير ذلك الفرع أو مثلها التجاري أو من ينوب عنهم.

٤- الأشخاص ذوو الصفة الاعتبارية (آخرون): للممثل النظمي أو من ينوب عنه.

٥- الجهات الإدارية: للوزير المختص أو رئيس المؤسسة أو الهيئة أو من يقوم مقامهم.



بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ

الرقم
١٤٥ / /
الموافقات



المملكة العربية السعودية
هيئة ملوك الخبراء مجلس الوزراء
Bureau Of Experts At The Council Of Ministers

٦ - السفينة التجارية: مالك السفينة التجارية أو مستأجرها أو لربانها أو وكلائهم متى كانت الدعوى متعلقة بالسفينة.

المادة الثانية عشرة:

دون إخلال بالاتفاقيات الدولية، يجوز تبليغ من يكون محل إقامته خارج المملكة وفق أحكام المواد (التاسعة) و(العاشرة) و(الحادية عشرة) من النظام متى وجد اتفاق بين الأطراف على ذلك.

المادة الثالثة عشرة:

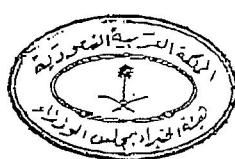
١ - دون إخلال بأي عقوبة أخرى ينص عليها نظام آخر؛ للمحكمة عند إخلال أحد الأطراف بأي من إجراءات الدعوى أو نظام الجلسة أن تأمر بفرض غرامة لا تتجاوز عشرة آلاف ريال، وبعد أمر المحكمة في هذا الشأن نهائياً.

٢ - يباح اطلاع العموم على بيانات الدعاوى التجارية وأوراقها ومستنداتها لقاء مقابل مالي يعادل تكلفة الخدمة.

ويجوز بناءً على طلب ذي مصلحة - تقرير سري بعض أوراق الدعوى التجارية أو مستنداتها لغير المحكمة، وذلك دون إخلال بعلنية المرافعة والأنظمة ذات العلاقة، وتحدد اللائحة الإجراءات والضوابط المنظمة لذلك.

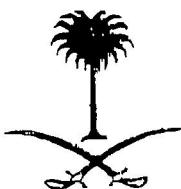
المادة الرابعة عشرة:

- ١ - تحدد اللائحة المدد الازمة لإجراءات نظر الدعوى، بما يراعي طبيعة الدعاوى التجارية، على أن يشمل ذلك عدد الجلسات ونوعها وإجراءات ضبطها ومواعيدها والمدد بينها وحالات التأجيل.
- ٢ - يكون تقديم الدعاوى والطلبات والمذكرات والمستندات والتقارير وفق إجراءات ونماذج العمل التي تعدها الوزارة، ويصدر باعتماد إجراءات العمل ونماذجه قرار من الوزير.



بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ

الرقم
١٤٦ / /
التاريخ
المرفقات



المملكة العربية السعودية
هيئة ملوك الخبراء في مجلس الوزراء
Bureau Of Experts At The Council Of Ministers

الباب الثاني الاختصاص

المادة الخامسة عشرة:

فيما لم يرد فيه نص خاص في الأنظمة التجارية، أو المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تكون المملكة طرفاً فيها، تسري قواعد الاختصاص الدولي المنصوص عليها في نظام المرافعات الشرعية على الدعاوى التي تخصل بنظرها المحكمة.

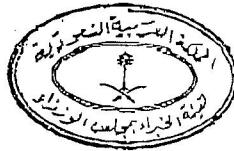
المادة السادسة عشرة:

تخصل المحكمة بالنظر في الآتي:

- ١- المنازعات التي تنشأ بين التجار بسبب أعمالهم التجارية الأصلية أو التبعية.
- ٢- الدعاوى المقدمة على الناجر في منازعات العقود التجارية، متى كانت قيمة المطالبة الأصلية في الدعوى تزيد على مائة ألف ريال، وللمجلس عند الاقتضاء زيادة هذه القيمة.
- ٣- منازعات الشركاء في شركة المضاربة.
- ٤- الدعاوى والمخالفات الناشئة عن تطبيق أحكام نظام الشركات.
- ٥- الدعاوى والمخالفات الناشئة عن تطبيق أحكام نظام الإفلاس.
- ٦- الدعاوى والمخالفات الناشئة عن تطبيق أنظمة الملكية الفكرية.
- ٧- الدعاوى والمخالفات الناشئة عن تطبيق الأنظمة التجارية الأخرى.
- ٨- الدعاوى والطلبات المتعلقة بالحارس القضائي والأمين والمصفي والخير المعينين ونحوهم؛ متى كان النزاع متعلقاً بدعوى تخصل بنظرها المحكمة.
- ٩- دعاوى التعويض عن الأضرار الناشئة عن دعوى سبق نظرها من المحكمة.

المادة السابعة عشرة:

- ١- ما لم يتفق الطرفان كتابة على غير ذلك، وفيما لم يرد فيه نص خاص في النظام، يكون الاختصاص المكياني للمحكمة التي يقع في نطاق اختصاصها مكان إقامة المدعى عليه، فإن لم يكن له مكان إقامة في المملكة فيكون الاختصاص للمحكمة التي يقع في نطاق اختصاصها مكان إقامة المدعى. ويجوز أن تقام الدعوى في المحكمة التي أبرم العقد أو نفذ أو كان واجب التنفيذ في نطاقها.



بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ

الرقم _____
التاريخ / / ١٤٢٠
المرفقات _____



المملكة العربية السعودية
هيئة ملليّة لخبراء مجلس الوزراء
Bureau Of Experts At The Council Of Ministers

٢- في الدعاوى المتعلقة بالشركات، يكون الاختصاص المكاني للمحكمة التي يقع في نطاق اختصاصها المقر الرئيس للشركة، سواء كانت الدعوى على الشركة، أو من الشركة على أحد الشركاء، أو من شريك على آخر، أو على مديرها أو أعضاء مجلس إدارتها. ويجوز رفع الدعوى إلى المحكمة التي يقع في نطاق اختصاصها فرع الشركة في المنازعات الناشئة من التعاقد مع ذلك الفرع.

المادة الثامنة عشرة:

للمحكمة أن تفصل استقلالاً في الدفع بعدم الاختصاص النوعي في مدة لا تتجاوز (عشرين) يوماً من تاريخ الدفع.

الباب الثالث

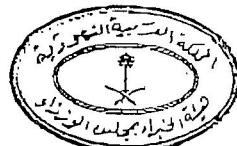
قيد الدعوى

المادة التاسعة عشرة:

- ١- يجب في الدعاوى التي تحددها اللائحة أن يخطر المدعي المدعي عليه كتابة بأداء الحق المدعي به قبل (خمسة عشر) يوماً على الأقل من إقامة الدعوى.
- ٢- يجوز لأطراف التعامل التجاري قبل قيد الدعوى -وتحت إشراف المحكمة- اتخاذ أي مما يأتي:
 - أ- إجراءات المصالحة والوساطة.
 - ب- تبادل المستندات والمذكرات.
 - ج- عقد اجتماع لتحديد الطلبات والدفع والبيانات.
 وتحدد اللائحة أحكام إنفاذ هذه الفقرة بما في ذلك كيفية توثيق ما تم اتخاذها.

المادة العشرون:

- ١- ترفع الدعوى بصحيفة تودع لدى المحكمة، وتحدد اللائحة الدعاوى التي يجب رفعها من محامٍ.
- ٢- يجب أن تتضمن صحيفة الدعوى الآتي:
 - أ- بيانات الأطراف وهمائهم وصفاتهم وعنوانينهم، والبيانات والوثائق التي تحددها اللائحة.
 - ب- حصر الطلبات، وتحديد جميع أسانيد الدعوى.
 - ـ لا يجمع في صحيفة الدعوى بين عدة طلبات لا رابط بينها.



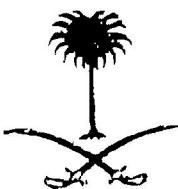
بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ

الْمُمْلَكَةُ الْعَرَبِيَّةُ السُّعُودِيَّةُ

هُوَيَّةُ مَنْ يُنَزَّلُ إِلَيْهِ بِحِلْمٍ لِلْفَرِيزِ الْأَدْرِي

Bureau Of Experts At The Council Of Ministers

الرقم
١٤٥ / /
الموافقات



المادة الحادية والعشرون:

- ١ - تُقيّد الإِدَارَةُ المُخْتَصَّةُ فِي الْمَحْكَمَةِ صَحِيفَةُ الدَّعْوَى إِذَا كَانَتْ مُسْتَوْفِيَّةُ الْمَطْلُوبِ وَفَقًاً لِلْمَادِهَةِ (العشرين) مِنِ النَّظَامِ.
- ٢ - إِذَا قَرَرَتِ الإِدَارَةُ عَدَمَ قِيدِ الدَّعْوَى؛ لِعَدَمِ الْاسْتِيْفَاءِ، فَعَلَى طَالِبِ الْقِيدِ اسْتِيْفَاءِ مَا نَقَصَ خَلَالَ (خَمْسَةِ عَشَرَ) يَوْمًا مِنْ تَارِيخِ إِبْلَاغِهِ بِذَلِكِ، فَإِنْ قَيَّدَتِ الْمَحْكَمَةُ بَعْدِ الْاسْتِيْفَاءِ عُدَدَّتْ مَقِيَّدَةً مِنْ تَارِيخِ تَقْدِيمِ طَلَبِ الْقِيدِ، وَإِنْ لَمْ يَسْتَوِيْ مَا طَلَبَ مِنْهُ خَلَالَ هَذِهِ الْمَدَهَةِ عُدَدُ الْطَّلَبِ كَأَنْ لَمْ يَكُنْ، وَيُجِبَ عَلَى الإِدَارَهِ إِثْبَاتِ تَارِيخِ تَقْدِيمِ طَلَبِ الْقِيدِ فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ.
- ٣ - لِطَالِبِ الْقِيدِ التَّظَلُّمِ لِدِيِّ رَئِيسِ الْمَحْكَمَهِ مِنْ عَدَمِ الْقِيدِ خَلَالَ (خَمْسَةِ عَشَرَ) يَوْمًا مِنْ تَارِيخِ إِبْلَاغِهِ بَعْدِ الْقِيدِ، وَيَفْسُلُ رَئِيسُ الْمَحْكَمَهُ -أَوْ مِنْ يَنْبِيَهُ مِنْ قَضَاهُ الْمَحْكَمَهُ- فِي التَّظَلُّمِ، وَيَعْدُ قَرَارَهُ فِي هَذَا الشَّأْنِ نَهَائِيًّا.

المادة الثانية والعشرون:

- ١ - تُحِيلُّ الإِدَارَهُ المُخْتَصَّهُ الدَّعَاوِيَّ وَالْمُطْلَبَاتِ إِلَى الدَّوَائِرِ وَفِي الْقَوَاعِدِ الَّتِي تَحْدَدُهَا الْلَّائِحَهُ، وَتَحدِّدُ الإِدَارَهُ تَارِيْخَ الجَلْسَهُ الْمُحدَّدَهُ لِنَظَرِهَا، وَتَبْلِيغُ المَدْعِيِّ عَلَيْهِ بِهَا فُورًا إِحْالَهُ الدَّعَوِيِّ.
- ٢ - عَلَى المَدْعِيِّ عَلَيْهِ -فِيمَا عَدَمَ الْمُطْلَبَاتِ الْمُسْتَعْجِلَهُ- أَنْ يَوْدُعَ لِدِيِّ الْمَحْكَمَهِ مَذَكُورَهُ بِدَفَاعَهِ مُشَتمَّلهُ عَلَى جَوابِهِ عَلَى الدَّعَوِيِّ وَجَمِيعِ دَفْوعِهِ، وَتَحْدِيدُ طَلَبَاتِهِ وَجَمِيعِ أَسَانِيَّهِ، وَذَلِكَ قَبْلَ الجَلْسَهُ الْمُحدَّدَهُ لِنَظَرِ الدَّعَوِيِّ بِيَوْمٍ وَاحِدٍ عَلَى الْأَقْلَمِ.

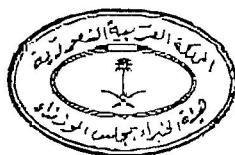
المادة الثالثة والعشرون:

تَتَولَّ الإِدَارَهُ المُخْتَصَّهُ فِي الْمَحْكَمَهِ تَهْيَيَّهَ الدَّعَوِيِّ، بِمَا فِي ذَلِكَ الْآتَيِ:

- ١ - اسْتِكْمَالُ أُورَاقِ الدَّعَوِيِّ.
- ٢ - تَبْلِيغُ الْأَطْرَافِ.
- ٣ - تَبَادُلُ الْمَذَكُورَاتِ وَالْمُسْتَندَاتِ.

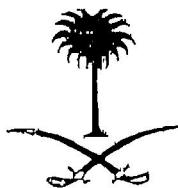
٤ - إِعْدَادُ التَّقْرِيرِ الْأُولَى عَنِ الدَّعَوِيِّ.

وَتَحدِّدُ الْلَّائِحَهُ أَحْكَامَ إِنْفَاذِ هَذِهِ الْمَادِهَهِ.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الرقم
١٤ / /
التاريخ
المرفقات



المملكة العربية السعودية
هيئة الخبراء في مجلس الوزراء
Bureau Of Experts At The Council Of Ministers

المادة الرابعة والعشرون:

فيما لم يرد به نص خاص، لا تسمع الدعاوى التي تختص بنظرها المحكمة بعد مضي (خمس) سنوات من تاريخ نشوء الحق المدعى به، ما لم يقر المدعى عليه بالحق أو يتقدم المدعى بعذر تقبله المحكمة.

الباب الرابع

نظر الدعوى

المادة الخامسة والعشرون:

- ١ - يكون توزيع الدعاوى بين أعضاء الدائرة وفق آلية يحددها المجلس.
- ٢ - تكون إجراءات نظر الدعوى والرافعة فيها كتابة، على أنه يجوز للدائرة سماع ما لدى الأطراف مشافهة، وللأطراف أن يطلبوا من المحكمة سماع ملخص لأقوالهم ودفعهم مشافهة في ختام مرافعتهم، وتثبت المحكمة ذلك في محضر الجلسة.
- ٣ - تحدد اللائحة الدعاوى التي يجب أن يكون الترافع فيها من محام.

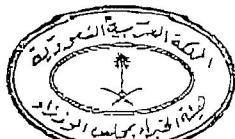
المادة السادسة والعشرون:

للمحكمة عند تخلف أي من أطراف الدعوى عن تقديم ما طلب منه في الميعاد المحدد دون عذر؛ أن تقرر أيًّا مما يأتي:

- ١ - فرض الغرامة المنصوص عليها في الفقرة (١) من المادة (الثالثة عشرة) من النظام، ويعد قرارها في هذا الشأن نهائياً.
- ٢ - عدم قبول الطلبات العارضة أو المقابلة من الطرف الذي تخلف عن التقديم.

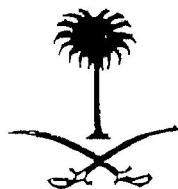
المادة السابعة والعشرون:

- ١ - تنظم اللائحة عدد الجلسات وأنواعها وإجراءات ضبطها ومواعيدها وحالات التأجيل.
- ٢ - لا يجوز تأجيل الجلسة إلا لسبب يقتضي ذلك يثبت في محضرها، ولا يجوز التأجيل للسبب نفسه أكثر من مرة.



بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ

الرقم	
التاريخ	١٤٢٤ / ١ / ١
المرفقات	



المملكة العربية السعودية
هُوَيْلَةُ الْعِزْلَةِ الْجَلِيلَةِ لِلْوُزْرَاءِ
Bureau Of Experts At The Council Of Ministers

المادة الثامنة والعشرون:

- ١- يجوز أن تعهد الدائرة إلى أحد قضاها تحضير الدعوى وتهيئتها للمرافعة، بما في ذلك الآتي:
 - أ- استكمال المذكرات والمستندات، واستدعاء ذوي الشأن لسؤالهم عن الواقع التي يرى لزوم تحقيقها، وإدخال وقبول تدخل من يصح اختصاصه.
 - ب- إعداد دراسة عن الدعوى.
- ٢- للمحكمة أو للقاضي المكلف بتحضير الدعوى تكليف الأطراف بتبادل المذكرات والمستندات أو الإذن بتقديمها لدى الإدارة المختصة.
- ٣- تسري على إجراءات تحضير الدعوى وتبادل المذكرات؛ أحكام المادة (السادسة والعشرين) من النظام.

المادة التاسعة والعشرون:

- ١- يحرر الكاتب محضر الجلسة تحت إشراف رئيسها، وتحدد اللائحة البيانات التي يجب أن يشتمل عليها المحضر.
- ٢- إذا اتفق الأطراف على الصلح أمام الدائرة أثبت ذلك في محضر الجلسة، ويوقع الأطراف عليه، ويعتمده رئيس الجلسة، وبعد محضر الجلسة المعتمد سنداً تنفيذياً، وتسلم صورته وفقاً لإجراءات تسليم الأحكام، وتعد الدعوى منقضية بذلك.
- ٣- للأطراف أو من ينوب عنهم؛ الاطلاع على أوراق القضية، أو الحصول على صور منها.

الباب الخامس

حضور الخصوم وغيابهم

المادة الثلاثون:

- ١- إذا تبلغ المدعى عليه لشخصه أو وكيله، أو حضر أي منهما في أي جلسة أمام المحكمة، أو قدم مذكرة بدفعه، عدلت الخصومة حضورية، ولو تخلف بعد ذلك.
- ٢- إذا لم يحضر المدعى عليه أو وكيله وكان قد تبلغ لغير شخصه، فعلى المحكمة تأجيل نظر الدعوى إلى جلسة تالية يبلغ بها، فإن لم يحضر وكان قد تبلغ لغير شخصه -للمرة الثانية- ففصلت في الدعوى، وبعد الحكم في حق المدعى عليه حضوريًا.
- ٣- في جميع الأحوال، يعد تبلغ الشخصية الاعتبارية -بحوجب أحكام النظام- تبليغاً لشخصها.



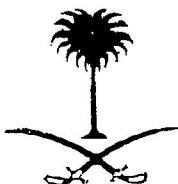
بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ

الْمُمْلَكَةُ الْعَرَبِيَّةُ السُّعُودِيَّةُ

هُوَلَّ بُنْدُلِ الْجَمِيعِ الْوُزَارَاتِ

Bureau Of Experts At The Council Of Ministers

الرقم / /
التاريخ ١٤٢٤
الارفقات



٤ - تحدد اللائحة الحالات التي يعد فيها التبليغ تبليغاً لغير شخص المطلوب إبلاغه.

المادة الخامسة والثلاثون:

١ - إذا غاب المدعى عن أي من جلسات الدعوى ولم يتقدم بعذر تقبله المحكمة، فلها الحكم في الدعوى -بناءً على طلب المدعى عليه- إذا كانت صالحة للحكم فيها؛ ويُعد حكمها في حق المدعى حضوريًا، وإلا قررت شطبها. وللمدعى طلب السير فيها خلال (ثلاثين) يوماً من تاريخ الشطب، فإذا انقضت تلك المدة دون أن يطلب المدعى السير فيها أو لم يحضر بعد السير فيها، حكمت المحكمة -من تلقاء نفسها- باعتبار الدعوى كأن لم تكن.

٢ - لا يسري حكم الفقرة (١) من هذه المادة على الجلسة التي تحددها المحكمة بعد قفل باب المرافعة.

المادة الثانية والثلاثون:

في تطبيق أحكام هذا الباب، لا يعد غائباً من حضر قبل الموعد المحدد لانتهاء الجلسة. وتحدد اللائحة أحكام حضور الجلسة ومدتها.

الباب السادس

الطلبات المستعجلة

المادة الثالثة والثلاثون:

يجوز - بقرار من المجلس - أن تؤلف في المحكمة دائرة ابتدائية مكونة من قاضٍ واحد تختص بالنظر في الطلبات المستعجلة، والطلبات الأخرى التي يحددها المجلس.

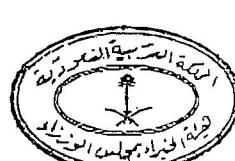
المادة الرابعة والثلاثون:

يحال الطلب المستعجل إلى الدائرة المختصة فور تقديره، ويفصل فيه خلال مدة لا تتجاوز (ثلاثة) أيام عمل من تاريخ إحالته، ويجوز - عند الاقتضاء - الفصل في الطلب بحضور مقدمه دون حضور الطرف الآخر.

المادة الخامسة والثلاثون:

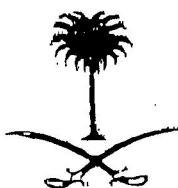
١ - ينقضي الحكم الصادر في الطلبات المستعجلة في الحالات الآتية:

أ - إذا لم يتقدم من صدر مصلحته الحكم بدعوه الأصلية خلال (سبعين) أيام من تاريخ صدور القرار.



بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ

الرقم _____
التاريخ / / ١٤٢٤
المرفقات _____



المملكة العربية السعودية
هيئة ملحق الخبراء في مجلس الوزراء
Bureau Of Experts At The Council Of Ministers

ب- إذا ترك المدعي الخصومة، أو حكمت المحكمة باعتبار الدعوى كأن لم تكن، وفق أحكام النظام.

ج- إذا لم يحكم للمدعي بطلباته الأصلية في الدعوى المرتبطة بالطلب المستعجل.

٢- لكل ذي مصلحة طلب إلغاء الحكم الصادر في الطلب المستعجل في الحالات الآتية:
أ- زوال حالة الاستعجال.

ب- وقف السير في الدعوى بناءً على طلب الخصوم.

ج- انقطاع سير الخصومة.

د- شطب الدعوى.

وتسرى على طلب إلغاء إجراءات نظر الطلب المستعجل.

المادة السادسة والثلاثون:

تشمل الطلبات المستعجلة ما يأتي:

١- المعاينة لإثبات الحالة.

٢- المنع من السفر.

٣- وقف الأعمال الجديدة.

٤- الحراسة القضائية.

٥- الحجز التحفظي.

٦- الحصول على عينة من منتج.

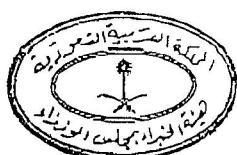
٧- التحفظ على مستندات معينة.

٨- المنع من التصرف أو الإذن به.

٩- الطلبات التي لها صفة الاستعجال في الأنظمة التجارية.

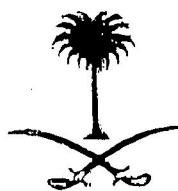
المادة السابعة والثلاثون:

للمحكمة - عند نظر الطلبات المستعجلة- أن تطلب تقديم ضمان لتعويض المدعي عليه متى ظهر أن المدعي غير محق في دعواه، ويحكم بالتعويض مع الحكم في الموضوع.



الرقم _____
التاريخ / / ١٤٢١
المرفقات _____

بسم الله الرحمن الرحيم



المملكة العربية السعودية
هيئة الخبراء في مجلس الوزراء
Bureau Of Experts At The Council Of Ministers

الباب السابع

الإثبات

الفصل الأول

أحكام عامة

المادة الثامنة والثلاثون:

١- فيما لم يرد فيه نص خاص في الأنظمة التجارية، تسرى أحكام هذا الفصل على إجراءات الإثبات في الدعاوى التي تختص بنظرها المحكمة.

٢- لا يلزم لإثبات الالتزام شكل خاص، ما لم تتفق الأطراف على غير ذلك.

٣- للمحكمة أن تعتمد بإجراءات الإثبات التي جرت في دولة أجنبية ما لم تختلف أحكام النظام العام.

٤- دون إخلال بالنظام العام، إذا اتفق الأطراف على قواعد محددة في الإثبات؛ فتعتمل المحكمة اتفاقيهما.

٥- فيما لم يرد فيه نص خاص، يجوز الاتفاق على نقل عبء الإثبات.

المادة التاسعة والثلاثون:

للمحكمة أن تعديل بقرار تثبيته في محضر الجلسات عما أمرت به من إجراءات الإثبات، أو لا تأخذ بنتيجة إجراء الإثبات، بشرط أن تبين أسباب ذلك العدول.

الفصل الثاني

الإقرار

المادة الأربعون:

١- يعد الإقرار قضائياً إذا أقر أحد الأطراف أمام المحكمة بواقعة متعلقة بدعوى أثناء السير في نظرها.

٢- يسري حكم الفقرة (١) من هذه المادة على أي إقرار تم أثناء إجراءات تحضير الدعوى أو تبادل المذكرات.

٣- للمحكمة استخلاص الإقرار القضائي من الأدلة الكتابية المقدمة في القضية المنظورة أمامها.

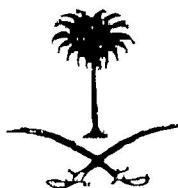
المادة الخامسة والأربعون:

للمحكمة تقدير حجية الإقرار غير القضائي بحسب الوسائل التي اتخذت لإثباته.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الرقم
١٤ / ١ / ٢٠٢٠
التاريخ
المرفقات



المملكة العربية السعودية
هيئة ملوك الخبراء في مجلس الوزراء
Bureau Of Experts At The Council Of Ministers

الفصل الثالث

الكتابة

المادة الثانية والأربعون:

- ١- يكون مضمون ما صرح به أي من الأطراف في الأوراق الرسمية حجة عليه، ما لم يثبت غير ذلك.
- ٢- تعد الورقة العادمة صادرة من نسبت إليه، ما لم ينكر صراحة ما هو منسوب إليه فيها من خط أو إمضاء أو ختم أو بصمة.

المادة الثالثة والأربعون:

- ١- تُعد صورة المستند مطابقة لأصلها ما لم ينزع في ذلك أي من ذوي الشأن؛ فتجب مطابقتها على أصلها.
- ٢- يجوز الاعتداد بصورة المستند التي نازع فيها أي من ذوي الشأن، وتعذر مطابقتها على أصلها؛ قرينة في الإثبات في أي من الأحوال الآتية:
 - أ- الصورة المحفوظة لدى الجهات الحكومية.
 - ب- الصورة المثبتة بياناً لها لدى الجهات الحكومية.
 - ج- الصورة التي نقش الخصم ما ورد فيها قبل إنكار صحتها.
 - د- الصورة التي يعدها دليلاً آخر.

المادة الرابعة والأربعون:

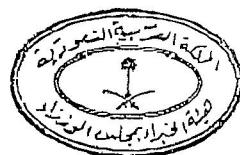
تكون للمراسلات الموقع عليها أو الثابت نسبتها إلى مرسلها؛ حجية الورقة العادمة في الإثبات، ما لم يثبت المرسل أنه لم يرسل الرسالة ولم يكلف أحداً بإرسالها.

المادة الخامسة والأربعون:

يعد تأشير الدائن على سند الدين - بخطه ودون توقيع منه - بما يفيد براءة ذمة المدين حجة عليه، ما لم يثبت غير ذلك.

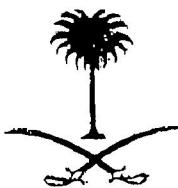
المادة السادسة والأربعون:

- ١- لأي من الأطراف حق طلب ما لدى الطرف الآخر من مستندات ذات صلة بالدعوى أو الاطلاع عليها، وفق الضوابط الآتية:



الرقم _____
التاريخ / / ١٤٢٠
المرفقات _____

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



المملكة العربية السعودية
هُوَ مَنْ يَعْلَمُ بِأَنْجَلِيَّةِ الْمَحْسُولِ لِلْوَزَرَاءِ
Bureau Of Experts At The Council Of Ministers

- أ- أن تكون المستندات محددة بذاتها أو أنواعها.
 - ب- أن تكون للمستندات علاقة بالتعامل التجاري، أو تؤدي إلى إظهار الحقيقة فيه.
 - ج- ألا يكون لها طابع السرية.
- ـ ٢ـ إذا امتنع أي من أطراف الدعوى عن تقديم ما أمرت المحكمة بتقادمه إلى الطرف الآخر وفق أحكام الفقرة (١) من هذه المادة؛ فللمحكمة أن تعد امتناعه قرينة.
- ـ ٣ـ للمحكمة -بناءً على طلب أحد الأطراف- أن تأمر بما في:
- أـ إدخال طرف آخر لإلزامه بتقديم ورقة تحت يده ذات صلة بالدعوى.
 - بـ إلزام أي من الجهات الحكومية بتقديم ما لديها من معلومات أو مستندات ذات صلة بالدعوى، وذلك دون إخلال بالأنظمة ذات العلاقة.

المادة السابعة والأربعون:

لكل ذي مصلحة أن يقدم للمحكمة بطلب استرداد مستند يدعي أنه له، أو طلب إثبات انقضاء الغرض منه، وتأمر المحكمة باسترداده وفق أحكام الباب (السابع) من النظام.

الفصل الرابع

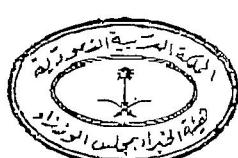
الشهادة

المادة الثامنة والأربعون:

- ـ ١ـ تقدر المحكمة شهادة الشهود من حيث عدالتهم وسلوكهم وتصوفهم وغير ذلك من ظروف القضية دون حاجة إلى الترکية.
- ـ ٢ـ إذا لم توافق الشهادة الدعوى أو لم تتفق أقوال الشهود بعضها مع بعض أخذت المحكمة من الشهادة بالقدر الذي تقتضي بصحته.

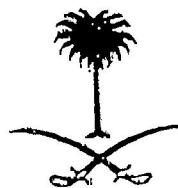
المادة التاسعة والأربعون:

- ـ ١ـ للأطراف تقديم الشهادة مكتوبة.
- ـ ٢ـ على الشاهد الإفصاح -قبل أدائه لشهادته- عن أي علاقة مؤثرة بأطراف الدعوى، أو أي مصلحة له فيها.



الرقم _____
التاريخ / / ١٤٢٠
المرفقات _____

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ



المملكة العربية السعودية
هُيَلَةُ الْإِنْجِيْنِيُّونَ لِلوزَارَةِ
Bureau Of Experts At The Council Of Ministers

المادة الخامسة:

- ١ - للمحكمة - من تلقاء نفسها - أن توجه إلى الشاهد ما تراه من الأسئلة مفيضاً لإظهار الحقيقة.
- ٢ - للخصم استجواب الشاهد مباشرة، وتحدد اللائحة إجراءات وضوابط ذلك.

المادة السادسة والخمسون:

تحدد اللائحة أحكام استخدام الوسائل الحديثة في سماع الشهادة، وآليات توثيق الشهادة قبل إقامة الدعوى.

الفصل الخامس

اليمين

المادة الثانية والخمسون:

- ١ - لأيٍ من الأطراف أن يطلب توجيه اليمين إلى الطرف الآخر، ويجوز للمحكمة أن تمنع توجيهه اليمين متى رأت ألا وجه لطلبه، أو رأت أن الأدلة المقدمة من طلبه منه اليمين مثبتة لدفعه.
- ٢ - للمحكمة - من تلقاء نفسها - أن توجه اليمين إلى أيٍ من أطراف الدعوى.
- ٣ - تحديد اللائحة أحكام توجيه اليمين وأدائها.

المادة الثالثة والخمسون:

إذا قضت المحكمة في الدعوى بناءً على نكول من وجهت إليه اليمين أو ردت عليه، فلا يقبل منه أداؤها بعد ذلك.

الفصل السادس

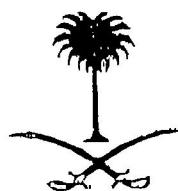
الاستجواب

المادة الرابعة والخمسون:

لأيٍ من الأطراف الحق في استجواب الطرف الآخر مباشرة، وتحدد اللائحة إجراءات وضوابط ذلك.



الرقم _____ التاريخ _____
النحو ففقات _____



المملكة العربية السعودية
هيئة الخبراء في مجلس الوزراء

الفصل السابع الإثبات الإلكتروني

المادة الخامسة والخمسون:

- ١- يجوز اعتبار الدليل الإلكتروني حجة في الإثبات، على أن تتضمن اللائحة وسائل التتحقق من الدليل الإلكتروني وإجراءات تقديمها.
 - ٢- يشمل الدليل الإلكتروني الآتي:
 - أ- المحرر الإلكتروني.
 - ب- الوسائط الإلكترونية.
 - ج- وسائل الاتصال.
 - د- البريد الإلكتروني.
 - هـ- السجلات الإلكترونية.
 - و- أي دليل إلكتروني آخر تحدده اللائحة.

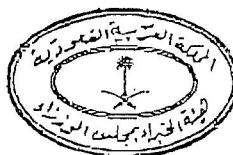
الفصل الثامن

الأخيرة

المادة السادسة والخمسون:

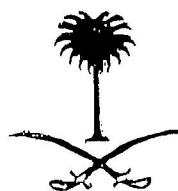
يصدر الوزير - بالتنسيق مع المجلس - القواعد الخاصة بالخبرة أمام المحكمة، على أن تتضمن تلك القواعد ما يأْتِي:

- ١- كيفية الاستعانة بالخبير، وأالية اختياره.
 - ٢- تقدير أتعاب الخبير ومصروفاته.
 - ٣- التزامات الخبير، وصلاحياته.
 - ٤- الرقابة على أعمال الخبير.
 - ٥- إجراءات أقسام الخبرة في المحكمة.



الرقم _____
التاريخ / / ١٤٢١
المرفقات _____

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



المملكة العربية السعودية
هيئة ملوك الخبراء مجلس الوزراء
Bureau Of Experts At The Council Of Ministers

الفصل التاسع العرف التجاري

المادة السابعة والخمسون:

فيما لم يرد فيه نص خاص، أو اتفاق بين الأطراف على غيره؛ يجوز الاستناد إلى العرف التجاري، أو العادة بين الأطراف. وعلى من يتمسك بالعرف أو العادة أن يثبت وجودهما.

باب الثامن

صدر الحكم

المادة الثامنة والخمسون:

١ - متى أبدى الأطراف ما لديهم في ختام المرافعة، أو مكتنوا من استيفاء ما لديهم من طلبات ودفع وفق أحكام النظام، فللمحكمة قفل باب المرافعة في القضية متى كانت صالحة للفصل فيها. ولا يجوز فتح باب المرافعة بعد قفله إلا بقرار مسبب يثبت في محضر الجلسة.

٢ - للمحكمة عند قفل باب المرافعة أن تأذن لأطراف الدعوى بتقديم مذكرات تكميلية؛ لتوضيح ما سبق تقديمها واستيفائه.

المادة التاسعة والخمسون:

١ - تكون المداولة في الأحكام سرًا بين القضاة، وإذا قررت المحكمة سماع الدعوى والإجابة مشافهة فيجب أن يشترك في المداولة من سمعها من القضاة.

٢ - تصدر الأحكام بالأغلبية على الأقل، وينسب الحكم إلى الدائرة، وعلى المخالف توضيح وجهة نظره وأسبابها.

المادة الستون:

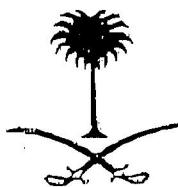
١ - تُوضع في ملف الدعوى عند النطق بالحكم مسوقة أدلة ومبرراته ومنطوقه موقعة من القضاة. وللمحكمة النطق بالحكم دون إيداع مسوقة وفق ما تحدده اللائحة.

٢ - إذا اقتضى الحال تأجيل النطق بالحكم، فتعلن المحكمة ذلك في الجلسة وتبين سببه في المحضر، وتحدد موعداً آخر للنطق به. وفي جميع الأحوال، لا يجوز تأجيل النطق بالحكم مرة أخرى.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الرقم _____
التاريخ / / ١٤٢٤
المرفقات _____



ال المملكة العربية السعودية
هيئة الخبراء في مجلس الوزراء
Bureau Of Experts At The Council Of Ministers

المادة الحادية والستون:

مع مراعاة ما نصت عليه المادة (الحادية والخمسون) من النظام، يصدر الحكم بالنطق به في جلسة علية، ويجب أن يحضرها القضاة الذين اشتراكوا في المداولة، وإذا حصل لأحدهم ما يمنع حضوره جاز النطق بالحكم إذا كان قد وقع مسودته.

ويجب أن يحدد - بعد النطق بالحكم - موعد لتسليم صورة من نسخته، على أن يكون التسلیم خلال مدة لا تتجاوز (عشرين) يوماً من تاريخ النطق به.

المادة الثانية والستون:

١- يجب أن يبين في نسخة الحكم الآتي:

أ- المحكمة التي أصدرته، وتاريخ إصداره، والدائرة، وقضاتها الذين اشتراكوا في الحكم.

ب- أسماء الأطراف، وصفاتهم.

ج- عرض بجمل لوقائع الدعوى، وطلبات الأطراف، ودفعهم الجوهرية.

د- أسباب الحكم، ومنطوقه.

٢- يوقع رئيس الدائرة وقضاتها الذين اشتراكوا في الحكم وكتابها نسخة الحكم الأصلية، وتودع في ملف الدعوى قبل الموعد المحدد لتسليم صورتها.

٣- تحدد اللائحة القرارات والأوامر التي يكتفى فيها بإثبات نتيجة المداولة في ضبط القضية.

المادة الثالثة والستون:

يوقع الموظف المختص في المحكمة صورة نسخة الحكم غير التنفيذية، وتحتم بختها، وتسلم لمن يطلبها من ذوي الشأن، وفق ما تحدده اللائحة.

المادة الرابعة والستون:

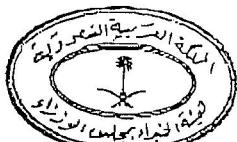
تذيل صورة نسخة الحكم - التي يكون التنفيذ بموجبها - بالصيغة التنفيذية، ويوقعها الموظف المختص في المحكمة، وتحتم بختها، ولا تسلم إلا إلى الطرف الذي تعود إليه مصلحة في تنفيذ الحكم. وللمحكمة في الأحكام المشمولة بالتنفيذ المعجل أن تأمر بتنفيذ الحكم بموجب مسودته.

المادة الخامسة والستون:

١- تكون الأحكام أو الأوامر مشمولة بالتنفيذ المعجل في الحالات الآتية:

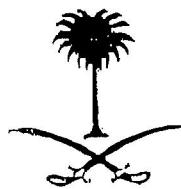
أ- إذا كان الحكم أو الأمر صادراً في دعوى مستعجلة.

ب- أوامر الأداء بموجب أحكام النظام.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الرقم _____
التاريخ / / ١٤٣٥
المرفقات _____



المملكة العربية السعودية
هيئة ملـٰىء بـٰنـٰجـٰلـٰسـٰنـٰ لـٰوزـٰرـٰيـٰ
Bureau Of Experts At The Council Of Ministers

- ٢- للمحكمة -بناءً على طلب المحكوم له- أن تقرر شمول الحكم بالتنفيذ المعجل في أيٍ مما يأتي:
أ- أن يتربّ على تأخير التنفيذ ضرر جسيم.

ب- أن يكون الحكم مبنياً على الإقرار بالحق، أو مبنياً على ورقة عادية لم ينكّرها المحكوم عليه.

المادة السادسة والستون:

تولى المحكمة مصدراً للحكم النهائي النظر في طلب تصحيح الحكم أو الأمر أو تفسير أيٍّ منهما.

باب التاسع أوامر الأداء

المادة السابعة والستون:

استثناءً من القواعد العامة في رفع الدعاوى ابتداءً، للدائن التقدم إلى المحكمة بطلب إصدار أمر بأداء دين بالشروط الآتية:

- ١- أن يكون حقه ثابتاً بالكتابة.
- ٢- أن يكون الدين حالًّا للأداء.

٣- أن يكون الدين معين المقدار إذا كان نقداً، أو منقولاً معيناً بنوعه ومقداره، أو معيناً بذاته تعيناً نافياً للجهالة.

المادة الثامنة والستون:

يجب أن يشعر الدائن المدين -كتابًّا- بطلب الوفاء قبل (خمسة) أيام على الأقل من التقدم إلى المحكمة بطلب الأمر بالأداء، على أن يتضمن الإشعار التاريخ المزمع للتقدم إلى المحكمة بالطلب.

المادة التاسعة والستون:

يقدم طلب إصدار الأمر بالأداء إلى المحكمة مرافقاً له الآتي:

- ١- وقائع الطلب، وأسانيده، واسم المدين كاملاً وعنوانه.
- ٢- ما يثبت حصول الإشعار بطلب الوفاء بالدين.
- ٣- أي بيانات أخرى تحدّدتها اللائحة.

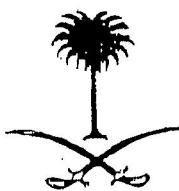
المادة السبعون:

تفصل الدائرة في الطلب بأمر تصدره خلال (عشرة) أيام من تاريخ قيده، ويصدر الأمر مبيناً فيه الحق الواجب أداؤه من نقود أو منقول. فإن رفضت الدائرة الطلب فيعد قرارها بالرفض نهائياً، وذلك دون إخلال بحق الدائن في رفع دعوى وفق القواعد المقررة.



بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ

الرقم _____
التاريخ / / ١٤٢٤
المرفقات _____



المملكة العربية السعودية
هيئة ملحقات مجلس الوزراء
Bureau Of Exports At The Council Of Ministers

المادة الحادية والسبعون:

- ١- يجوز للمدين التظلم من أمر الأداء الصادر بحقه أمام المحكمة المختصة، خلال (خمسة عشر) يوماً من تاريخ إبلاغه، ويكون بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوى، على أن يبين المدين أسباب تظلمه. ويعد المتظلم في حكم المدعى، وتراعى عند نظر التظلم القواعد والإجراءات المقررة لنظر الدعوى.
- ٢- للمحكمة بقرار مسبب وقف التنفيذ المعجل لأمر الأداء متى طلب ذلك منها، وكان يخشى من التنفيذ وقوع ضرر جسيم.

الباب العاشر

الاعتراض

الفصل الأول

أحكام عامة

المادة الثانية والسبعون:

فيما لم يرد فيه نص خاص، تسري على دوائر الاستئناف والدائرة التجارية في المحكمة العليا الإجراءات المقررة أمام الدوائر الابتدائية، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بالآتي:

- ١- إجراءات حضور أطراف الدعوى.
- ٢- إجراءات هيئة الدعوى وتحضيرها.
- ٣- إجراءات إصدار الأحكام.

المادة الثالثة والسبعون:

تحدد اللائحة الاعتراضات التي يجب رفعها من محام.

المادة الرابعة والسبعون:

- ١- ما لم ينص النظام على غير ذلك، لا يجوز أن يعرض على الحكم إلا المحكوم عليه، أو من لم يقض له بكل طلباته.
- ٢- يجوز الاتفاق -ولو قبل رفع الدعوى- على أن يكون حكم الدائرة الابتدائية نهائياً.
- ٣- يكون الاعتراض على الأحكام التي تصدر قبل الفصل في الدعوى ولا تنتهي بها الخصومة كلها أو بعضها مع الاعتراض على الحكم الصادر في الموضوع.

ويجوز الاعتراض على الحكم الصادر في وقف الدعوى، أو الاختصاص، أو سماع الدعوى، أو الدفع بشرط التحكيم، وعلى الأحكام الوقتية والمستعجلة، قبل الحكم في الموضوع.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الرقم _____
التاريخ ١٤٢٠ / ١ / ١٤
المرفقات _____



المملكة العربية السعودية
هيئة ملحقات مجلس الوزراء
Bureau Of Experts At The Council Of Ministers

- ٤ - لا يترتب على الاعتراض على الأحكام المشمولة بالتنفيذ المعجل؛ وقف تنفيذها.
٥ - لا يضار المعترض باعتراضه.

المادة الخامسة والسبعون:

يُعد العنوان المقيّد في بيانات الدعوى عنواناً للتبلیغ في الاعتراض بطريق الاستئناف.

المادة السادسة والسبعون:

١ - يجب أن تتضمن نسخة الحكم الصادر في الاعتراض - بالإضافة إلى البيانات الأساسية المذكورة في المادة (الثانية والستين) من النظام - الآتي:

- أ - ملخص وافي للاعتراض يشتمل على: طلبات المعترض، ومنطوق الحكم المعترض عليه، وحاصل الأسباب التي تُبْني عليها الاعتراض، والطلبات في الدعوى المعترض على حكمها.
ب - الرد على ما تضمنه طلب الاعتراض من دفع جوهرية، ما لم يكن الحكم المعترض عليه قد تضمن الرد عليها.

٢ - تجوز الإحالة إلى وقائع وأسباب الحكم المعترض عليه، إذا كان الحكم المحال إليه موضحة وقائعة وأسبابه بما يكفي للإحالة عليها.

المادة السابعة والسبعون:

الأحكام النهائية - التي حازت حجية الأمر المضي - حجة فيما فصلت فيه من الخصومة، ولا تكون لتلك الأحكام هذه الحجية إلا في نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تتغير صفاتهم وتعلق بالحق ذاته مهلاً وسيماً، وتقضى المحكمة بهذه الحجية من تلقاء نفسها.

الفصل الثاني

الاستئناف

المادة الثامنة والسبعون:

١ - فيما لم يرد فيه نص خاص، تعد جميع الأحكام والقرارات الصادرة من الدوائر الابتدائية في المحكمة قابلة للاستئناف، فيما عدا الدعاوى البسيطة التي لا تزيد على خمسين ألف ريال، وفق ما يحدده المجلس.

- ٢ - يحدد المجلس الأحكام التي يكفي بنظر الاستئناف فيها دون مرافعة.
٣ - إذا كان الحكم الذي ينظر دون مرافعة - وفق أحكام الفقرة (٢) من هذه المادة - موافقاً في نتيجته لأصوله؛ أيدته المحكمة مع إضافة ما تراه من أسباب. أما إذا ألغته فتحكم فيما ألغى بعد مرافعة.



بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ

الرقم _____ التاريخ _____
المرفقات _____



المملكة العربية السعودية
هيئة الخبراء في مجلس الوزراء
Bureau Of Experts At The Council Of Ministers

وفي جميع الأحوال لا يحكم بالتأييد، أو بأي حكم بعد الإلغاء، إلا في جلسة علنية يبلغ بها الأطراف.

المادة التاسعة والسبعين:

- تكون المهلة المحددة للاستئناف على الأحكام (ثلاثين) يوماً من التاريخ المحدد لتسليم صورة نسخة الحكم.
 - تكون المهلة المحددة للاستئناف على الأحكام الصادرة في الاختصاص وعلى الأحكام الصادرة في الدعاوى المستعجلة، (عشرة) أيام من التاريخ المحدد لتسليم صورة نسخة الحكم.
 - ترفع الإدارة المختصة الاستئناف المنصوص عليه في الفقرة (٢) من هذه المادة في اليوم التالي لتقديمه، وتفصل فيه دائرة الاستئناف خلال (خمسة) أيام عمل من تاريخ إحالته إليها.
 - لا يقبل الحكم النهائي الصادر في اختصاص المحكمة نوعياً أو مكانياً الاعتراض بأي طريق.

المادة الثمانون:

تحتخص دائرة الاستئناف المكونة من قاضٍ فرد في المحكمة بالنظر في الآتي:

- ١- الاعتراض على الأحكام والقرارات الصادرة من الدوائر الابتدائية المكونة من قاضٍ فرد المتعلقة بالدعوى والطلبات المستعجلة.
 - ٢- الاعتراض على أوامر الأداء الصادرة بموجب أحكام النظام.
 - ٣- الاعتراض على الأحكام الصادرة بانتهاء الخصومة أو تركها.
 - ٤- الاعتراضات الأخرى التي يحددها المجلس.

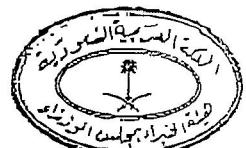
المادة الخامسة والثمانون:

- ١- يُرفع الاستئناف بصحيفة يودعها المستأنف أو من يمثله لدى الإدارة المختصة، على أن تتضمن الصحيفة: بيانات الحكم المستأنف، وأسباب الاستئناف، وطلبات المستأنف، والبيانات الأخرى التي تحددها اللائحة.

٢- تقييد الإدارة المختصة الاستئناف وتحدد -بحسب الأحوال- موعد جلسة نظره فور تقديمها، وتحيله إلى دائرة الاستئناف مرفقاً له ملف الدعوى، وتبلغ المستأنف ضده بصحيفة الاستئناف.

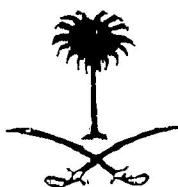
المادة الثانية والثمانون:

- ١- ينقل الاستئناف الدعوى بحالتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة إلى ما رفع عنه الاستئناف فقط، وتنتظر المحكمة الاستئناف على أساس ما قدم إلى الدائرة مصدرة الحكم، وما قبله الحكم من أدلة ودفع وآوجه دفاع جديدة.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الرقم
١٤٦ / ١
التاريخ
المرفقات



المملكة العربية السعودية
هيئةُ الْبُشْرِ الْمُجَاهِسِ الْوُزْرَاءِ
Bureau Of Experts At The Council Of Ministers

٢ - مع مراعاة ما نصت عليه الفقرة (١) من هذه المادة، يجوز مع استئناف الحكم المنهي للخصوصة استئناف جميع ما سبق صدوره في الدعوى نفسها.

٣ - لا تقبل الطلبات الجديدة في الاستئناف، وتحكم محكمة الاستئناف من تلقاء نفسها بعدم قبولها. ومع ذلك يجوز أن يضاف إلى الطلب الأصلي ما يزيد من التعويضات أو الأرباح أو الأجرة التي تستحق بعد تقديم الطلبات الختامية.

المادة الثالثة والثمانون:

يجوز للمستأنف ضده -إلى ما قبل إيقاف المرافعة- أن يرفع استئنافاً فرعياً يتبع الاستئناف الأصلي، ويزول بزواله، وذلك بالإجراءات المعتادة أو بمذكرة مشتملة على أسباب استئنافه.

المادة الرابعة والثمانون:

إذا لم يحضر المستأنف الجلسة المحددة جاز للمحكمة الآتي:

١ - أن تحكم في الاستئناف؛ إذا كانت القضية صالحة للحكم فيها، أو طلب المستأنف ضده الحكم فيها.

٢ - تأجيل الجلسة بما لا يزيد على (ثلاثين) يوماً، فإذا لم يحضر فيها المستأنف حكمت المحكمة من تلقاء نفسها باعتبار استئنافه كان لم يكن.

المادة الخامسة والثمانون:

١ - يجب على دائرة الاستئناف -في حال إلغاء الحكم في الطلب الأصلي- أن تعيد القضية إلى الدائرة الابتدائية للفصل في الطلبات الاحتياطية.

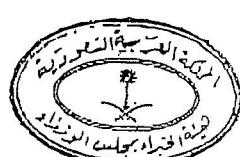
٢ - يجب على دائرة الاستئناف إذا ألغت الحكم الصادر بعدم الاختصاص في نظر الدعوى، أو بعدم جواز نظرها، أو بعدم سماعها لمضي المدة، أو عدم قبولها شكلاً، أو بقبول دفع فرعى ترتب عليه منع السير فيها؛ أن تعده إلى الدائرة التي أصدرته للفصل في موضوعه.

الفصل الثالث

التماس إعادة النظر

المادة السادسة والثمانون:

يجوز تقديم التماس إعادة النظر في الأحكام النهائية -الصادرة بموجب النظام- في الأحوال المنصوص عليها في نظام المرافعات الشرعية.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الرقم / /
١٤٥
التاريخ
المرفقات



المملكة العربية السعودية
هيئة مللياً لتنمية وتحفيز مجلس الوزراء
Bureau Of Experts At The Council Of Ministers

المادة السابعة والثمانون:

يرفع التماس إعادة النظر بصحيفة يودعها الملتزم أو من يمثله لدى المحكمة التي أصدرت الحكم النهائي، وفقاً للإجراءات المقررة لرفع الدعوى. على أن تتضمن الصحيفة بيانات الحكم المطلوب إعادة النظر فيه، وملخصاً عنه، وأسباب الطلب.

الفصل الرابع

النقض

المادة الثامنة والثمانون:

تحتفظ الدائرة التجارية في المحكمة العليا بالنظر في الاعتراضات على الأحكام والقرارات التي تصدرها دوائر الاستئناف في المحكمة؛ إذا كان محل الاعتراض على الحكم ما يأتي:

- ١ - مخالفة أحكام الشريعة الإسلامية أو الأنظمة، أو الخطأ في تطبيقها أو تأويلها، أو مخالفة مبدأ قضائي صادر من المحكمة العليا.
- ٢ - صدوره من محكمة غير مختصة، أو صدوره من محكمة غير مشكلة تشكيلاً صحيحاً وفق أحكام النظام.
- ٣ - الخطأ في تكيف الواقع أو في وصفها.
- ٤ - فصله في نزاع خلافاً لحكم آخر سبق أن صدر بين أطراف الدعوى.

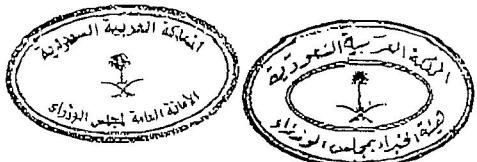
المادة التاسعة والثمانون:

لا يترتب على الاعتراض أمام المحكمة العليا وقف تنفيذ الحكم، على أنه يجوز للمحكمة أن تأمر بوقف تنفيذه إذا طلب ذلك في صحيفة الاعتراض، وقدرت أن تنفيذه يرتب آثاراً يتعدى تداركها.

المادة التسعون:

يتولى أحد قضاة الدائرة دراسة الاعتراض وإعداد تقرير يتضمن ملخصاً لأسباب الاعتراض والرد عليها، ويعرضه على الدائرة. فإن رأت الدائرة أن الاعتراض غير جائز أو غير مقبول لغوات موعد الاعتراض، أو لإقامته على غير الأسباب المبينة في النظام؛ أمرت بعدم قبوله بقرار يثبت في محضر الجلسة، مع إشارة موجزة إلى سبب القرار.

وإن رأت الدائرة أن الاعتراض جدير بالنظر حددت جلسة لنظره. ويجوز لها في هذه الحالة أن تأمر بتبادل المذكرات من الأطراف.



الرقم _____
التاريخ / / ١٤٢٦
المرفقات _____

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



المملكة العربية السعودية
هيئة الخبراء في مجلس الوزراء
Bureau Of Experts At The Council Of Ministers

المادة الحادية والستون:

إذا رأت الدائرة ضرورة المراجعة الشفهية، فلها أن تسمع أقوال أطراف الاعتراض، ولا يجوز إبداء أسباب شفهية في الجلسة غير الأسباب التي سيق للأطراف بيانها في أوراق الاعتراض، ما لم تكن متعلقة بالنظام العام. وللدائرة -استثناءً- أن تأذن لأطراف الاعتراض بإيداع مذكرات تكميلية متى رأت أن الفصل في الاعتراض يتطلب ذلك. وتحدد الدائرة المواعيد التي يجب إيداع تلك المذكرات فيها.

المادة الثانية والستون:

إذا نقضت الدائرة الحكم المعترض عليه؛ لمخالفة قواعد الاختصاص، فعليها الفصل في الاختصاص، وعند الاقتضاء تحيل الداعي إلى المحكمة المختصة.

وإذا نقضت الحكم لغير ذلك، فتحيل القضية إلى المحكمة التي أصدرت الحكم المعترض عليه لفصل فيها من جديد من غير من نظرها. وفي هذه الحالة يجب على المحكمة التي أحيلت إليها القضية أن تتبع حكم المحكمة العليا في المبدأ الذي فصلت فيه.

ومع ذلك، إذا قررت المحكمة نقض الحكم المعترض عليه، وكان الموضوع صالحًا للفصل فيه؛ وجوب عليها أن تحكم فيه.

باب الحادي عشر

أحكام ختامية

المادة الثالثة والستون:

فيما لم يرد فيه نص خاص في النظام، تطبق أحكام نظام المرافعات الشرعية على الدعاوى التي تختص بنظرها المحكمة بما لا يخالف طبيعة الدعوى التجارية.

المادة الرابعة والستون:

- ١- يصدر المجلس قواعد تخصيص القضاة للمحاكم التجارية.
- ٢- تولى الإدارة المختصة في الوزارة نشر جميع الأحكام التجارية متى اكتسبت الصفة النهائية، ويجوز أن يعهد بنشرها إلى القطاع الخاص وفق قرار يصدره الوزير.
- ٣- تنشأ في الوزارة وحدة لدراسات القضاء التجاري تكون من عدد من قضاة وفنين وباحثين، وتحتخص بإعداد الدراسات والبحوث المتعلقة بالقضاء التجاري، ومتابعة متطلبات إنفاذ النظام واللائحة، وإبداء الرأي في المسائل التي تحال إليها.



بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ

الرقم _____
التاريخ / / ١٤٢٤
المرفقات _____



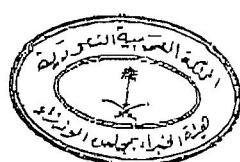
المملكة العربية السعودية
هُوَيْةُ بُلْتِئُونِيْجِيْلِيْسِنِ لِلْوُزُورِلَو
Bureau Of Experts At The Council Of Ministers

المادة الخامسة والتسعون:

يصدر الوزير - بالتنسيق مع المجلس - اللائحة، والقرارات الازمة لإنفاذ النظام، وتنشر في الجريدة الرسمية ويعمل بها بعد نشرها.

المادة السادسة والتسعون:

يعمل بالنظام بعد (ستين) يوماً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية، ويلغى كل ما يتعارض معه من أحكام.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



المملكة العربية السعودية

الله يرعاكم

پیان مرفقات